فوضى في أسعار الفروج وقطعه وعدم التزام بالنشرة

حداد لـ«الوطن» الأسعار تفرض نفسها بغض النظر عن التسعيرة التموينية وسترتفع بعد رمضان

رامز محفوظ

على الرغم من صدور آخر نشرة أسعار للفروج من قبل مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دمشق قبل أيام قليلة من شهر رمضان والتي رفعت من خلالها أسعار الفروج وقطعه عن النشرة السابقة، إلا أن محال بيع الفروج لم تكترث بما ورد في النشرة ولم تلتزم بالأسعار الصادرة عنها، وظهر التفاوت بأسعار الفروج وقطعه بين محل وآخر بشكل واضح في أسواق دمشق، وهذا ما رصدته «الوطن» خلال جولة بالأمس على محال بيع الفروج.

ففي النشرة الأخيرة حددت مديرية التجارة الداخلية بدمشق سعر الفروج الحي بـ٨ آلاف ليرة إلا أن سعره في المحال يتراوح بين ٩ و٩,٥ آلاف كما حددت سعر كيلو الشرحات بـ١٦,٥ ألف ليرة وسعر مبيعه في المحال يتراوح بين ١٧ و١٨ ألف ليرة وحددت كيلو السودة بسعر ١٣,٥ ألف ليرة ومبيعه في المحال بين ١٥ و١٦ ألف ليرة كما حددت كيلو الكستا بسعر ١٤ ألف ليرة ومبيعه يتراوح بين ١٥ و١٦ ألف ليرة، وحددت سعر كيلو الوردة بـ١٣ ألفاً ومبيعه في المحال يتراوح بين ١٤ و١٤,٥ ألفاً.

عن أسباب التفاوت في أسعار الفروج خلال شهر رمضان وعدم التزام محال الفروج بالنشرة التموينية، بين عضو لجنة مربي الدواجن حكمت حداد في تصريح لـ«الوطن» أن النشرة التسعيرية التي تصدر تحاول من خلالها التموين ضغط السعر بما يتناسب مع دخل المواطن، مشيراً إلى أن الأسعار الحالية الرائجة في الأسواق تفرض نفسها وفرضت نفسها مع التسعيرة التموينية وفرضت نفسها مع زيادة الاستهلاك والطلب على الفروج، وأسعار الفروج وغيره من المنتجات الأخرى يتحكم بها العرض والطلب، متسائلاً: لماذا تضع التموين تسعيرة للفروج طالما أن الأسعار الرائجة في السوق هي التي تفرض نفسها وهذا ما قلناه سابقاً لوزارة التجارة الداخلية؟

ولفت حداد إلى أن الطلب على الفروج في الأسواق ازداد مع بداية شهر رمضان بنسبة ٢٠ بالمئة عن السابق، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار، موضحاً أن الطلب على الفروج دائماً يزداد خلال شهر رمضان بالتوازي مع انخفاض الطلب على الشاورما وإغلاق معظم المطاعم خلال رمضان، مؤكداً أن هناك طلباً كبيراً حالياً من قبل المسالخ على الفروج في المداجن، الأمر الذي أدى إلى رفع سعر الفروج من ارض المدجنة مع بداية شهر رمضان من سعر ٨ آلاف ليرة إلى ٨٤٠٠ ليرة.

وبين أنه على الرغم من ازدياد الطلب على الفروج خلال شهر رمضان الحالي، إلا أنه أقل من الطلب الذي كان في رمضان الماضي، وذلك نتيجة لانخفاض دخل المواطن وعدم تحسنه وضعف القوة الشرائية أيضاً قياساً بالعام الماضي، وهذا أيضاً – أي انخفاض القدرة الشرائية – أدى إلى انخفاض إنتاج الفروج هذا العام عن العام الماضي بنسبة تقرب من ٣٠ بالمئة.

وتوقع حداد أن ترتفع أسعار الفروج بشكل أكبر عن الأسعار الحالية عقب انتهاء شهر رمضان بالتوازي مع الاستهلاك الكبير الذي سيتم خلال رمضان وخلال عيد الفطر وذلك بسبب انخفاض كمية الإنتاج وقلة التربية خلال الفترة الحالية.

مؤسسة الأعلاف تفتتح دورة علفية جديدة لمربي الدواجن

شباط لـ«الوطن»: لا تعديل ولا رفع للأسعار في الدورة الجديدة... وتأمين الأعلاف من المؤسسة خفّض أسعارها في السوق

الوطن

بيّن مدير المؤسسة العامة للأعلاف عبد الكريم شباط في تصريح لـ«الوطن» أن افتتاح دورة علفية جديدة لمربي الدواجن جاء في وقت حدث فيه ارتفاع كبير بأسعار المواد العلفية خلال الفترة الماضية، وإحجام من قبل بعض المستوردين والتجار عن البيع بحجة ارتفاع أسعارها اليومي، مشيراً إلى أن المؤسسة قامت عقب انتهاء الدورة العلفية السابقة يوم الخميس الماضي – التي وزعت فيها للمربين ٩٣ ألف طن من المواد العلفية – مباشرة بافتتاح دورة علفية جديدة للدواجن.

وأكد شباط أن المؤسسة حافظت على الأسعار التي اعتمدتها مؤخراً عقب الأزمة الأوكرانية ولم تعدل أو ترفع سعر أي مادة علفية خلال الدورة الجديدة التي خصصت فيها كيلو غرام واحد من المواد العلفية للطير الواحد للمنشآت التي تحتوي ٥ آلاف طير أو أقل و٩٠٠ غرام للمنشآت التي تحتوي أكثر من ٥ آلاف طير، مشيراً إلى أن سعر مبيع كيلو الذرة الصفراء من قبل المؤسسة هو ١٥٠٠ ليرة وكسبة فول الصويا ٢٥٠٠ ليرة على الرغم من أن أسعارها في السوق أعلى من ذلك بكثير.

وأشار إلى أنه ومن خلال المتابعة اليومية من قبل المؤسسة مؤخراً لأسعار المواد العلفية في السوق المحلية، لوحظ انخفاض بأسعار قسم كبير من المواد العلفية، إذ إن مادة النخالة انخفضت من ١٣٠٠ ليرة للكيلو إلى ٩٥٠ ليرة وجاهز أبقار حلوب انخفض من ٢٢٠٠ ليرة للكيلو إلى ١٦٥٠ ليرة وكسبة فول الصويا انخفضت من ٣٣٠٠ ليرة إلى ٢٨٧٥ ليرة والذرة الصفراء من ٢٥٠٠ إلى ٢٠٢٥ ليرة ومادة الشعير من ٢١٠٠ إلى ١٦٥٠ ليرة، لافتاً إلى أن سعي المؤسسة لتأمين المواد العلفية للمربين كان له دور كبير بتخفيض أسعار المواد العلفية في السوق.

> انخفاض أسعار الأعلاف يجب أن ينعكس على أسعار الفروج

وشدد شباط على ضرورة أن ينعكس انخفاض أسعار الأعلاف في السوق على أسعار الفروج ووجوب انخفاض أسعارها بشكل ينعكس إيجابياً على المواطنين وخصوصاً أن تكاليف التدفئة التي كانت ثقيلة ومتعبة للمربي قد ألغيت مع تحسن الطقس حالياً.

ولفت إلى أنه بعد وضع معمل تل بلاط في الخدمة مجدداً – والذي يعتبر من أفضل المنشآت على مستوى الشرق الأوسط – وصل إنتاجه إلى أكثر من ٣٠٠ طن يومياً من المواد المصنعة، كما تم تشغيل معمل أعلاف الوعر بحمص وازدادت نسبة إنتاجه حالياً، إضافة لمعمل علفية جديدة لمربي الدواجن بجميع فروعها اعتباراً من ٣ نيسان الجاري ولغاية ٣١ آيار القادم وفق مقنن ٥٠٠ غ من الذرة الصفراء و٣٠٠ غ كسبة صويا و٢٠٠ غ نخالة للطير الواحد، وذلك في المنشآت التي تحتوي على ٥٠٠٠ طير أو أقل، بالإضافة إلى ٤٠٠ غ من الذرة الصفراء و٣٠٠ غ كسبة صويا و٢٠٠ غ نخالة للطير الواحد في المنشآت التي تحتوي على أكثر من ٥٠٠٠ طير.

وأعلنت المؤسسة العامة للأعلاف عن افتتاح دورة علفية جديدة لمربي الدواجن بجميع فروعها اعتباراً من ٣ نيسان الجاري ولغاية ٣١ آيار القادم وفق مقنن ٥٠٠ غ من الذرة الصفراء و٣٠٠ غ كسبة صويا و٢٠٠ غ نخالة للطير الواحد، وذلك في المنشآت التي تحتوي على ٥٠٠٠ طير أو أقل، بالإضافة إلى ٤٠٠ غ من الذرة الصفراء و٣٠٠ غ كسبة صويا و٢٠٠ غ نخالة للطير الواحد في المنشآت التي تحتوي على أكثر من ٥٠٠٠ طير.

سلامة ينفي إفلاس المركزي اللبناني

عربش لـ«الوطن»: الإفلاس ولو حدث لا يغير شيئاً في المعادلة.. ومعظم إيداعات السوريين فقدت قيمتها

عبد الهادي شباط

نفى حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة ببيان رسمي ما ضجت به صفحات التواصل الاجتماعي أمس حول الإعلان عن إفلاس الدولة اللبنانية ومصرف لبنان المركزي بخبر نُسب لنائب رئيس الحكومة اللبنانية سعادة الشامي، الذي قال: «إنه سيجري توزيع الخسائر على الدولة ومصرف لبنان والمصارف والمودعين».

وجاء في بيان الحاكم سلامة: «ما يتم تداوله حول إفلاس المصرف المركزي غير صحيح- على الرغم من الخسائر التي أصابت القطاع المالي في لبنان، والتي هي قيد المعالجة في خطة التعافي التي يتم إعدادها حالياً من قبل الحكومة اللبنانية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، لا زال مصرف لبنان يمارس دوره الموكل إليه بموجب المادة ٧٠ من قانون النقد والتسليف وسوف يستمر بذلك».

«الوطن» في متابعة لها عن هذه التصريحات وتضاربها وأثرها في حال حصلت حقيقة على القطاع المصرفي السوري والنشاط الاقتصادي، تواصلت مع الباحث الاكاديمي شفيق عربش الذي قال: إنه حتى لو صح حديث نائب رئيس الحكومة اللبنانية فإن ذلك لا يغير شيئاً في المعادلة، إذ ليس هناك ترابط مؤسساتي بين المركزي اللبناني والمركزي السوري، وعليه، لن يكون هناك أي أثر على القطاع المصرفي السوري باستثناء المصرف التجاري السوري الذي قد يتأثر بشكل نسبي أو بسيط بسبب علاقته مع أحد المصارف العاملة في لبنان وبخلاف ذلك لن يكون هناك أي صدى مصرفي لدينا.

ويرى عربش أن معظم إيداعات السوريين في المصارف اللبنانية والتي تراوحت خلال الفترة الماضية بين ٤٠- ٦٠ مليار دولار حسب معظم التقديرات فقد فقدت قيمتها، وذلك بسبب إجراءات البنك المركزي اللبناني، وخاصة عدم السماح بسحب هذه الإيداعات بغير العملة المحلية اللبنانية، وبالتالي فقدت معظم الإيداعات قيمها الحقيقية.

وعن الخيارات التي مازالت أمام المودعين السوريين لاستعادة أموالهم في المصارف اللبنانية التي تعاني من أزمة مالية؛ أوضح عربش أنه في مثل هذه الحالات يتم اللجوء للقضاء اللبناني المختص، لكن الكثير من السوريين لا يرغبون بهذا الخيار لأن تكاليفه عالية ونتائجه غير مشجعة مبيناً أن هناك حالة لمودع لبناني تجاوزت ايداعاته في المصارف اللبنانية ٣ مليون دولار أو يورو، استطاع تحصيلها عبر رفع دعوة أمام القضاء البريطاني كونه يقيم هناك.

واعتبر عربش أنه لابد من إعادة النظر بالظروف والعوامل التي أدت لإيداع جزء من أموال للسوريين في المصارف اللبنانية ومعالجتها قدر المستطاع، وخاصة فتح المناخ الاقتصادي والاستثماري وخلق فرص استثمار ومشاريع تستوعب توظيف الأموال فيها، بدلاً من ترحيلها خارج البلد والتعرض لمخاطر مشابهة لما حدث مع الإيداعات في المصارف اللبنانية.

وختم عربش بالتأكيد على أن كل المحاولات لإصلاح النظام المصرفي اللبناني خلال المرحلة الماضية فشلت خدمة للحرب الاقتصادية على بعض دول المنطقة.

تطبيقه وسيلة لحماية وتشجيع الاستثمار

١٤ عاماً على إقرار التحكيم التجاري في سورية وانتشاره لا يزال خجولاً

طلال ماضي

بعد ١٤ عاماً على إقرار التحكيم التجاري في سورية من خلال المرسوم رقم ٤ لعام ٢٠٠٨، لا يزال انتشاره خجولاً في سورية، ويتركز بالدرجة الأولى في محافظتي دمشق واللاذقية بحسب الدكتورة منى الكيال المتخصصة بالتحكيم التجاري والاقتصادي والإداري التي بينت لصحيفة «الوطن»، أن عدد المراكز المتخصصة بالتحكيم انتشرت في المحافظات، وصل إلى أكثر من ٥٠ مركزاً، لكن لا تزال ثقافة اللجوء إلى الوسائل الودية لحل النزاعات التجارية خجولة، وبحاجة إلى تفعيل ثقافة انتشارها في الوسط التجاري.

وحدد قانون الاستثمار الجديد آلية تسوية المنازعات الاستثمارية عبر الطرق الودية، ومن ثم التحكيم، وأخيراً اللجوء إلى القضاء المختص، وتم إحداث مركز تحكيم مستقل في غرف التجارة يسمى مركز اتحاد غرف التجارة السورية للتحكيم.

وأشارت الكيال إلى أن التحكيم يتسم بسرعة التنفيذ وبالسرية التي تعتبر مهمة للتجار صناعياً وتجارياً، ويكون الحكم ملزماً للأطراف، وهو المفضل في عقود التجارة الدولية والنزاعات الاقتصادية والمستثمرين الدوليين، وقانون التحكيم السوري لعام ٢٠٠٨ جاء متأثراً بالقانون النموذجي للأمم المتحدة، ويشجع على جذب المستثمرين، مؤكدة أن قضايا التحكيم نشطت في الفترة الأخيرة، وأغلب القضايا المعروضة أمام التحكيم هي قضايا دولية وتجارية، والعائلية بنسب أقل، وهناك حالة رضا عن مصداقية مراكز التحكيم وعملها بنسبة جيدة.

وبينت الكيال أن التحكيم هو نظام قضائي خاص تلجأ إليه الشركات عند قيامها بأي مشروع في أي دولة لخشيتها من تطبيق القوانين الوطنية في الدول صاحبة المشروع، وهو قانون يتميز بالسرعة والدقة والسرية بالعمل، والأطراف هي التي تحدد القانون الذي تلجأ إليه للفصل في المنازعات فيما بينها، وهو رديف للقضاء في المنازعات التجارية المحلية والدولية وليس بديلاً عنه.

الدكتور أحمد بهاء الدين فرفور المتخصص بالتحكيم التجاري، أوضح أن المستثمر الأجنبي في جميع دول العالم يرغب باللجوء إلى مركز تحكيم خاص مرخص من قبل وزارة العدل في البلد الذي يعمل بها، ويتحاشى مركز التحكيم الحكومي الدخول إلى القضاء الأهلي، وكون القضية تأخذ وقتاً كبيراً، حيث يمكن أن يطعن بالقرار ويستأنفه، أما في حالة التحكيم التجاري، فإن أطول مدة للتحكيم لا تتجاوز ٦ أشهر، ومن الممكن زيادة المدة ٩٠ يوماً بموافقة الطرفين وبقرار من هيئة التحكيم، وأعلى مدة للتحكيم تأخذ سنة واحدة فقط.

وأشار فرفور إلى متابعته قضايا تحكيمية دولية وعربية ومحلية وعائلية (خلاف على ميراث)، وكان قرار التحكيم الصادر مبرماً وملزماً، وعندما امتنع أحد الأطراف عن تنفيذه ومنح الحق لصاحبه، تم تنفيذ القرار المبرم عن طريق محكمة الاستئناف.

واعتبر فرفور أن مراكز التحكيم التي أحدثها قانون الاستثمار الجديد في غرف التجارة وكلف الغرف وضع النظام الداخلي له، خطوة جيدة لتنشيط الاستثمار، آملاً أن تنشط هذه المراكز، وتأخذ دورها إلى جانب مراكز التحكيم الخاصة في حل الخلافات التجارية التي ازدادت مؤخراً مع التضخم بقيمة العملة التي حدث خلال السنوات الماضية.

وقال: هناك علاقة تكاملية بين مراكز التحكيم والقضاء ونقابة المحامين، وأي قرار لا ينفذ إلا عن طريق محام وعن طريق قضية تنفيذ، موضحاً أن أساس التحكيم يعتمد على سرية الجلسات والمعلومات، حفاظاً على سمعة التجار، ويبدأ التحكيم بجلسات بيانات، وجلسات شهود، وجلسات خبراء، وجلسات استجواب، وجلسات مواجهة، ومن ثم التدقيق.

وأشار فرفور إلى أن المرسوم رقم ٤ أعطى المحكّم حصانة، واعتبره بمنزلة قاضٍ أثناء أداء مهامه، وأعطاه قراراً مبرماً لا يُطعن به ولا يستأنف عليه، لكنه يبطل إذا كان هناك خطأ شكلي من قبل المُحكم.